مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية
Journal of Studies in Islamic Finance and development
المجلد 6/ العدد:02 (2026)
ص59-80

الحوكمة الشرعية ودورها في تعزيز التكنولوجيا المالية الإسلامية

Shariah Governance and its role in promoting Islamic financial technology

بن عوالي محمد شريف[1]

[1] جامعة خميس مليانة – الجزائر m.benaouali@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال:

تاريخ القبول:

ملخص

أضحت التكنولوجيا المالية في عالمنا المعاصر من الابتكارات التي أسهمت بشكل رئيسي في تطوير الخدمات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية لتلبية حاجات المتعاملين، ولكن النمو السريع لتقنية التكنولوجيا المالية يشكل تحديًا للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث أن من أكبر التحديات والعقبات أمام نمو وتطور التكنولوجيا المالية الإسلامية هي متطلبات الأطر التنظيمية والإشراف والرقابة الشرعية وإدارة المخاطر، وقد جاءت هذه الدراسة لبيان أن اعتماد الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية ضرورة ملحة، والذي بدوره يضمن بأن الخدمات المالية التكنولوجية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأن الهدف الأساسي للحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية هو ضمان أن الخدمات والمنتجات الملية من

Abstract

Financial technology in our contemporary world has become one of the innovations that have contributed mainly to the development of traditional and Islamic financial services and products to meet the needs of customers, but the rapid growth of financial technology poses a challenge to Islamic financial institutions, as one of the biggest challenges and obstacles to the growth and development of Islamic financial technology are the requirements of regulatory frameworks, supervision, Sharia control and risk management. This study came to show that the adoption of Shariah governance in Islamic financial technology is an urgent necessity, which in turn ensures that technological financial services comply with the

[1] **المؤلف المرسل**: بن عوالي محمد شريف، **الإيميل**: m.benaouali@univ-dbkm.dz

provisions of Islamic financial technology, because the main goal of Shariah governance in Islamic financial technology is to ensure that services and products through platforms and applications do not involve activities that violate the provisions of Islamic Shariah.

Keywords: financial technology, Islamic financial technology, Shariah governance, Islamic Shariah provisions.

خلال المنصات والتطبيقات لا تنطوي على نشاطات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية الإسلامية، الحوكمة الشرعية، أحكام الشريعة الإسلامية.

1. مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة انتشارًا كبيرًا وسريعًا لتقنية التكنولوجيا المالية، حيث أنها أسهمت بشكل رئيسي في تطوير الخدمات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية لتلبية حاجات العملاء، وقد ظهرت بوادر ذلك من طرف المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية والشركات الناشئة، وبالدخول إلى عالم الصناعة المالية الإسلامية نجد أن التكنولوجيا المالية أصبحت أحد التطورات المستحدثة في المؤسسات المالية الإسلامية، وحدثا مهمًا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

وقد أثار انتشار التكنولوجيا المالية وتطبيقها على نطاق واسع في مختلف الخدمات المالية في علم رقمي من أصول وعملات رقمية عدة تساؤلات أهمها: هل هناك قضايا تتعلق بالامتثال للشريعة الإسلامية في تطبيق التكنولوجيا المالية؟ وكيف يمكن ضمان الامتثال للشريعة في التكنولوجيا المالية، وخاصة أن التكنولوجيا تستمر في التغير في التطبيق الحالي للهياكل والعقود المالية الإسلامية؟[2]

ولذلك تبرز أهمية البحث من خلال مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية والتأكيد على أن الالتزام بمبادئ الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية ضروري لنجاحها واستمراريتها وعدم مخالفتها للشريعة

[2] (Laldin, 2017)

الإسلامية، مما يحتم على العلماء المتخصصين في فقه الاقتصاد والتمويل الإسلامي وضع ضوابط ومعايير شرعية ووضع آليات ومبادئ لهذه التقنية الجديدة لتفادي الوقوع في المحظور الشرعي.

وتهدف هذه الدراسة لبيان دور الحوكمة الشرعية في تعزيز التكنولوجيا المالية الإسلامية، وبيان بأن اعتمادها في التكنولوجيا المالية الإسلامية ضرورة ملحة، لأن الهدف الأساسي للحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية هو ضمان بأن الخدمات والمنتجات المالية من خلال لمنصات والتطبيقات لا تنطوي على نشاطات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

مشكلة الدراسة

مع ظهور التكنولوجيا المالية ظهرت العديد من التساؤلات في مدى إمكانية وإعمال الحوكمة الشرعية ومبادئها في تعزيز ونجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية، وما هو الهيكل التنظيمي للحوكمة لشرعية الذي يتناسب مع هذه التقنية الجديدة، ومن خلال ما سبق في المقدمة ينبثق السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة: كيف تساهم الحوكمة الشرعية في تعزيز ونجاح التكنولوجيا المالية الإسلامية.

منهجية الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة، والذي يقوم على وصف وعرض مفهوم التكنولوجيا المالية الإسلامية، وذلك لغرض الوصول لتحقيق أهداف الدراسة.

هيكل الدراسة: يتمثل هيكل الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الحوكمة الشرعية ومبادئها

المحور الثاني: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية التقليدية والإسلامية

المحور الثالث: التكنولوجيا المالية والحوكمة الشرعية

الخاتمة. احتوت على أهم النتائج والتوصيات.

المراجع.

2. المحور الأول: مفهوم الحوكمة الشرعية ومبادئها

سنتطرق في هذا المحور للحديث عن مفهوم الحوكمة الشرعية وأهم مبادئها، والتي يمكن الاستفادة منها لاحقا في التكنولوجيا المالية الإسلامية.

1.2 مفهوم الحوكمة الشرعية

وردت عدة تعريفات لتحديد مفهوم الحوكمة الشرعية، أذكر أهمها:

الحوكمة الشرعية هي:"الهياكل والعمليات المعتمدة لدى المؤسسات المالية الإسلامية لضمان التوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها" (أكرم، 2015، صفحة 1).

إن المتتبع لتعريفات الحوكمة الشرعية يتبين له بأنها تصب في مفهوم واحد، وهو ذلك النظام والتدبير والإشراف الذي يضمن أن المؤسسة المالية الإسلامية لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

2.2 مبادئ الحوكمة الشرعية.

حددت المؤسسات الداعمة والمعنية بتنظيم المؤسسات المالية الإسلامية موضوع مبادئ الحوكمة الشرعية للمؤسسات الإسلامية، وأصدرت معياراً خاصًا بها، ومن خلال هذه المبادئ يمكننا الاستفادة منها في ضبط التكنولوجيا المالية وضمان حوكمة شرعية فاعلة. ويمكننا إجمالها فيما يلي (IFSB، المعيار رقم 10) (صوالحي ، الناهض ، صفحة 16، 17)

1. **الإطار العام للحوكمة الشرعية:** يهدف هذا المبدأ إلى ضمان وجود إطار عام فعال للحوكمة الشرعية للمؤسسة، كما يجب على المؤسسة أن تتبنى هيكل تنظيمي شرعي يتناسب مع حجم وطبيعة أعمالها، مع تغطية جميع المراحل والإجراءات اللاحقة والمسابقة لتقديم المنتجات وإتمام المعاملات مع العملاء. وقد جاء في المبدأ الأول في قائمة المبادئ الإرشادية لإطار الحوكمة الشرعية

في مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)سنة 2022م، إلى أنه "يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إطار حوكمة شرعية شامل يضم مجموعة من الترتيبات المؤسسية و/أ والترتيبات على مستوى النظام كليا للإشراف الفعال والمستقل على الالتزام الشرعي في المنتجات/الخدمات وخطوات التنفيذ والعمليات التشغيلية /التجارية" (الأيوفي،، 2022م، صفحة 1).

1. **المسؤولية:** ويقصد بها: تحديد المسؤوليات بدقة، وعدم اختلاط الوظائف. ويهدف هذا المبدأ إلى تحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف من الأطراف ذات العلاقة بإطار الحوكمة الشرعية لدى المؤسسة بما يضمن تحمل المسؤولية والمساءلة.
2. **الكفاءة:** ويقصد بهذا المبدأ الخبرات العملية، والمؤهلات الأكاديمية، والسمعة الحسنة، والتاريخ الجيد لأعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة. ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من توافر المهارات والخبرات لدى الهيئات الشرعية والجهاز الشرعي لدى المؤسسة، مع وجوب السعي الدائم لتطوير قدراتهم وأدائهم المهني.
3. **الاستقلالية:** ويقصد بها فسح المجال للهيئة الشرعية بالمؤسسة بإصدار الفتاوى والأحكام الشرعية على النحو الذي تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الفتوى دون مؤثرات على الهيئة الشرعية، وبما يضمن زيادة الثقة لدى أصحاب المصلحة حول السلامة الشرعية للمعاملات المالية. ويهدف هذا المبدأ إلى الحفاظ على استقلالية الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي للمؤسسة، وخاصة استقلالها عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، وذلك من خلال تعارض المصالح المحتملة.
4. **السرية:** ويقصد بها حفظ معلومات المؤسسة التي يتحصل عليها الجهاز الشرعي، ويهدف هذا المبدأ على أن تبقى المعلومات الداخلية للمؤسسة سرية لدى أعضاء الجهاز الشرعي.

5. **التناسق:** ويقصد بها أن يتفق أعضاء الهيئة الشرعية بتقديم الفتاوى والآراء المقدمة للمؤسسة، مع الحرص على أن يكون هناك إجماع بين أعضاء الهيئة الشرعية في قرارتها الشرعية، وإذا لم يتمكن من الوصول إلى إجماع بين أعضاء الهيئة الشرعية في مدة زمنية معقولة، ففي هذه الحالة يتم اللجوء إلى اتخاذ القرار بالأغلبية، ويهدف هذا المبدأ إلى تحسين التناسق فيما يتعلق باحترافية أعضاء الهيئة الشرعية والجهاز الشرعي للمؤسسة بما يعزز مصداقيتهم والتأكد من نزاهتهم.
6. **الشفافية:** والقصد منها أن تكون العلاقة واضحة بين الأطراف المكونة للمؤسسة من حيث المسؤوليات والواجبات والحقوق، والكشف والإفصاح عن كل البيانات المطلوبة ورفعها للجهات ذات العلاقة. ويهدف هذا المبدأ إلى أن يتم الإفصاح في وقته المحدد وبدقة شاملة لكل الوثائق المتعلقة بالمؤسسة. ويعتبر مبدأ الشفافية.

من خلال ما سبق فإنه يمكننا القول أن المنهج الإسلامي أرسى مبادئ الحوكمة، فكل ما يتعلق بمبادئ الحوكمة الشرعية هي كل النصوص الشرعية وقواعد الشريعة الإسلامية التي تتعلق بتوثيق العقود، ووجوب الوفاء بالعقود، وتحريم الرشوة والغرر والتغرير والجهالة، وتحرير الأسواق من كل العوامل المؤثرة على شفافيتها وترك التفاعل الحر بين قوى السوق ليحدد اتجاهات الأسعار فيها، أضف إليها التوجيهات والأوامر الشرعية لضمان المنافسة الحرة في السوق وعدم التأثير على شفافية العرض والطلب، فالشريعة الإسلامية حرمت الاحتكار ونهت عن تلقي الركبان وغيرها من المنهيات في المعاملات، وقد اتخذ المنهج الإسلامي اتخذ طريقتين لضمان الالتزام بذلك، الأولى التوجيهات من خلال النصوص الشرعية المخاطبة لأفراد المجتمع بجملة من الأوامر والنواهي والتوجيهات التي تهدف لتحقيق مبدأ العدل والشفافية والمساواة في الفرص والمسؤولية (جمال، 2022م، صفحة 100). ومن خلال ما سبق فإنه يمكننا الاستعانة بهذه المبادئ والاعتماد عليها كمبادئ إرشادية لنظم التكنولوجيا المالبة، وسيتم لا حقا التطرق للحديث عن مبادئ الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية.

3. الإطار النظري للتكنولوجيا المالية التقليدية والإسلامية

يتضمن هذا المحور مفهوم التكنولوجيا المالية التقليدية والإسلامية، ثم نتطرق إلى بيان أنواع خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية وأكثر المجالات إفادة للمؤسسات المالية، يليه الحديث عن تطور التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الإسلامية مع الإشارة إلى بعض التجارب، ثم الإشارة إلى مشروعية التعامل مع ابتكارات التكنولوجيا المالية.

1.3 مفهوم التكنولوجيا المالية: Financial technology

التكنولوجيا المالية تتكون من مصطلحين التكنولوجيا technology و الثاني التمويل: finance ، وباختصار: "Fintech"، عرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها "عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل: تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية."كما عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها " أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج منه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية" (مركز التواصل، صفحة 3) .

وبتعريف مبسط هي "كافة الخدمات المالية الرقمية التي تستخدم التكنولوجيا في تنفيذ خدماتها، سواء في مجال الدفع الالكتروني، والبطاقات الائتمانية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والعملات الرقمية والبلوكشين والمحافظ الإلكترونية، وغيرها الخدمات المالية التي توفر للأفراد خدمة بسيطة وسهلة وآمنة لتلبية احتياجاتهم" (حسيب، كاسحي، براني، 2022م، صفحة 170).

وتعتبر التكنولوجيا المالية أحد أهم أركان القطاع المالي في الوقت الحاضر، حيث تعد التكنولوجيا المالية عماد اللامركزية، وهي أحد مفرزات الثورة الصناعية الرابعة التي ظهرت نتيجة التطور التقني الهائل في علم

الحاسب الآلي، فالتمويل اللامركزي لا يناقض التمويل المركزي تماماً، إذ هما يتشابهان في وظائف الإقراض والاقتراض، وكسب الفائدة وتداول الأصول والاستثمار والمضاربات، كما أن جميع الخدمات يمكن تداولها بالعملات المشفرة، الذي يؤدي إلى افتقاد وساطة النظام الذي يتم من خلاله معالجة المعلومات، وقد بدأت الشركات الناشئة تسخر التكنولوجيا المتطورة لخدمة القطاع المالي الخاص والعام، وتطورت هذه الشركات حتى أصبحت تشمل تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار والدفع وإدارة الخطر وتحليل البيانات والتأمين وإدارة الثروة وغيرها من الخدمات (جدي عبد القادر، 2022م،، صفحة 42) .

وبصورة عامة فإن التكنولوجيا المالية هي تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، كما تتميز بأنّها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعددٍ أكبر من الأفراد الوصول إليها (تقرير ومضة، صفحة 7)

2.3 التكنولوجيا المالية الإسلامية.

يتضمن مصطلح التكنولوجيا المالية الإسلامية Islamic Fintech مصطلحين رئيسيين، التكنولوجيا المالية أو التقنية المالية Fintech والتمويل الإسلامي Islamic Finance ، وتعرف بأنها: جميع تطبيقات ومنتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم اعتمادها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية (بن علي، بومنقار، 2023م، صفحة 319) ، ويمكن تعريفها أيضا بأنها جزء من التكنولوجيا المالية التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تحظر الربح من الديون ومدفوعات العوائد والاستثمار في الأعمال التجارية المتعلقة بالكحول والتبغ والمقامرة " (بن عيسى منير، موري سمية، ، 2022، صفحة 284)

إذًا توفر التكنولوجيا المالية خدمات مالية متنوعة ومبتكرة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي، وتمكن من الحصول على الخدمات المالية بسرعة وفي أي وقت وأي مكان في العالم فهي عابرة للحدود مع تكاليف بسيطة، وقد تبنت الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية هذه التقنية لتتمكن من الحفاظ على حصتها السوقية وتنميتها، وقد تميزت الخدمات المالية في السنوات الأخيرة بالتوسع الكبير وظهرت العديد من الخدمات

المالية الرقمية على غرار التمويل الجماعي والعملات المشفرة القائمة على البلوكتشين، وقد تمكنت المؤسسات الناشئة من توفير خدمات مالية رقمية إسلامية وحصلت على مكانة في السوق حتى أصبحت تنافس المؤسسات المالية التقليدية، ومن المؤسسات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية هي شركة Ethis Malaysia والتي توفر منصات تمكن من الربط بين المستثمرين وصحاب المال دون وسطاء. (بريش رابح، أزناق فاطمة، 2021 ، صفحة 12) .

3.3 أنواع خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية:

تهدف التكنولوجيا المالية الإسلامية إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة وفعالة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة من خلال استخدام التقنيات المعاصرة، كما أنها تغطي مجموعة واسعة من الخدمات والتطبيقات، ومن أهم الأنواع الرئيسية من الخدمات المقدمة في التكنولوجيا المالية الإسلامية هي (المصدر السابق، صفحة 6) [3]:

- منصات إقراض وسيطة أو بيع قروض من نظير لآخر (الإقراض من نظير إلى نظير(P2P)
- منصات التمويل الجماعي.
- خدمات الوساطة والاستثمار المقدم من خلال منصات التداول الاجتماعي
- تحويل الأموال والمدفوعات عبر الهاتف المحمول
- منصات التداول.
- الخدمات المصرفية الرقمية عن طريق البنوك الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا خدمات التكنولوجيا المالية للقطاعات الفرعية الأخرى مثل إدارة الثروات والتأمين وما إلى ذلك.

4.3 أكثر المجالات إفادة للمؤسسات المالية.

أكثر المجالات التي تستفيد فيها المؤسسات المالية الإسلامية من التكنولوجيا المالية، هي:

قطاع التمويل والاستثمار/ قطاع التحويلات الداخلية والخارجية/ قطاع التمويل الشخصي/ وتمويل الشركات.

[3] المرجع السابق: ص6

/ قطاع المدفوعات/ قطاع العقود والآليات والأدوات المالية والصكوك والمحافظ الاستثمارية/ قطاع الأسواق المالية/ قطاع التأمين التكافلي وإعادته/ قطاع شركات التأجير، ونحوه. / قطاع الخدمات المصرفية./. قطاعات الضمانات والاعتمادات المستندية ونحوها (القره داغي، 2022م، صفحة 15) ، وبهذا فإن التكنولوجيا المالية لا تقتصر على تقديم الخدمات المالية للعملاء فقط، بل يشمل استخدامها والاستفادة منها عدة مجالات. فنجد مثلاً أن من أسباب وجود التكنولوجيا المالية وتطورها بشكل عام، ظهر ما يسمى بالبنوك الرقمية، وهي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا المالية، وأصبحت الجهات الرقابية مهتمة جداً بهذا النوع من البنوك، فجميع إجراءات الرقابة والإشراف ستطبق على البنوك الرقمية كما هي مطبقة على جميع البنوك العاملة مثل التأكيد على الأمن السبراني والجوانب التقنية لتلافي المخاطر التشغيلية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. (العنزي عصام، 2022م، صفحة 83)

5.3 تطور التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الإسلامية مع الإشارة إلى بعض التجارب

تطورت بشكل كبير مع ظهور المصارف الوسيطة والمؤسسات المالية، لكن التطور الأبرز في مجال المال والأعمال ظهر عند ولوج التكنولوجيا إلى هذه البيئة تغيرت معها البيئة التقليدية للمال والأعمال حيث أُجريت المعاملات المالية عبر الوسائل الإلكترونية، وتطورت وسائل الدفع الإلكتروني وغيرها، وتسارعت هذه التطورات في الفترة الأخيرة بشكل لافت ، ثم شهدت المالية تحولً جذريًا مع ظهور تقنية سلاسل الكتل "البلوكتشين" التي شكلت البنية التحتية الأساسية لنشوء عالم مالي خارج إطار المؤسسات التقليدية، فظهرت العملات الرقمية ثم الأصول الرقمية والعقود الذكية، ثم ظهرت البيئات الخاصة بهذه المنتجات الرقمية لتسهل التعامل بها، فنشأت المنصات التي يتم فيها تداول هذه الأصول ثم تجاوز الأمر موضوع التداول إلى عمليات البيع والإقراض وغيرها من المعاملات المالية (الحوكمة الشرعية في التمويل اللامركزي، 2022م، صفحة 102)

أما التكنولوجيا المالية الإسلامية فقد تطورت أيضا بسرعة وانتشرت بشكل كبير واسع فهي تقوم على المبادئ الإسلامية القائمة على العدل وتحريم الربا والغرر والظلم وحظر الاستثمار في المجالات المحرمة،

مثل تلك التي تنطوي على الكحول والقمار ولحم الخنزير، فالتكنولوجيا المالية الإسلامية تهدف إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة وفعالة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة من خلال استخدام التقنيات المعاصرة (Gökmen KILIC, Yavuz TÜRKAN, 2023) .

التجارب: هناك عدة تجارب قامت بها بعض المصارف الإسلامية في الدول الإسلامية والغير إسلامية منها:

- الشركات الناشئة الإسلامية الشهيرة في مجال التكنولوجيا المالية: شركة Ethis في سنغفورة ولها فروع في ماليزيا وأندونسيا وعمان ، وهي أول منصة إسلامية للتمويل الجماعي على الإنترنت بهدف التمويل الجماعي في الأنشطة التجارية وريادة الأعمال والعقارات في جنوب شرق آسيا واستثمار الملكيه، وأيضا شركة ATA Plus في ماليزيا وهي أول منصة تمويل جماعي للأسهم في ماليزيا، وشركة Invoice Wakalah في باكستان Invoice Wakalah وهي منصة الإقراض من نظير إلى نظير عبر الانترنت وهي متوافقة مع الشريعة الإسلامية (بريش رابح، أزناق فاطمة،، صفحة 10).
- إنشاء بنوك رقمية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولها هيئة شرعية تشرف على أعماله كبنك لندن والشرق الأوسط)، وقد أسمى هذا البنك الرقمي (نومو) ولا يوجد لهذا البنك أفرع يقدم خدماته من خلالها، وإنما يوجد له تطبيق إلكتروني في APP Store ، ويوجد لهذا البنك موظفون أغلبهم للرد على مكالمات واستفسارات العملاء Call Center (العنزي عصام، صفحة 83)

بعد العرض الموجز للتجارب الدولية في التكنولوجيا المالية يتضح لنا أن جنوب شرق أسيا تسيطر على أعلى نسبة من الخدامات المصرفية الإسلامية في هذا المجال حيث تحظى ماليزيا بالاعتراف بأنها رائدة في المؤسسة الدولية للإبلاغ المالي لنهجها الشامل والمنهجي. وقد يسّر هذا النهج الشامل الذي اتخذته

حكومة ماليزيا والبنك المركزي الماليزي بشجاعة تطوير التمويل الإسلامي في ماليزيا. ونتيجة لذلك، يتألف النظام المالي الإسلامي الماليزي من الخدمات المصرفية الإسلامية، والتكافل (التأمين الإسلامي)، والديون الإسلامية وأسواق رأس المال السهمي، وسوق المال الإسلامي، والمشتقات الإسلامية، والمؤسسات المالية غير المصرفية (بريش رابح، أزناق فاطمة،، مساهمة التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية – دراسة حالة ماليزيا،، صفحة 9)، وبالرغم من هذه النجاحات إلاّ أن هناك الكثير من التحديات والعقبات أمام نمو وتطور التكنولوجيا المالية الإسلامية: كالأطر التنظمية والإشراف والرقابة والمعايير الشرعية، ولذلك فإن ضرورة وجود حوكمة شرعية التكنولوجيا المالية الإسلامية يعد بمثابة صمام أمان لضمان لهذه التقنية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد بلغ حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي 49 مليار دولار في عام 2020 ، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 21 % إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2025م((2022) , huddin, mark lee , sobri) .

6.3 مشروعية التعامل مع ابتكارات التكنولوجيا المالية

إن الأصل في المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية هو الحل=الجواز=إلاّ ما ورد الدليل على منعه، وقد وردت عدة فتاوى وأبحاث في مشروعية التعامل مع ابتكارات التكنولوجيا المالية خاصة فيما يتعلق بالعقود الذكية، والتمويل الجماعي والنقود الرقمية، وسلسلة الكتل الرقمية وغيرها، فعلى سبيل المثال:

- ما جاء في فتاوى العلماء المعاصرين حول الحكم الشرعي بشأن عملة البيتكوين: "البيتكوين ليس محرماً لذاته لأنها عملية إلكترونية علمية مشروعة، ولكنها محرمة لما يترتب عليها من المضاربات وضياع الأموال وعدم وجود أصل أو ضامن لها وهذا ما يسمى بتحريم الوسائل وتحريم الوسائل يختلف عن تحريم المقاصد والأصول، فتحريم الأصول لا يحل في أي حال إلى للضرورة أما تحريم الوسائل إذا زاد الفساد" (القره داغي، بلا تاريخ، صفحة 2024)

- للعملات الرقمية الإلكترونية: "أن التقنيات العلمية الالكترونية الخوارزمية، وما يدخل فيها من سلسلة الكتل "بلوكشين" ونحوها، هي قضية علمية مشروعة ما دامت لا تستعمل في المحرمات، بل يجب على المسلمين الاستفادة منها لأي غرض مشروع."
- المعيار الشرعي رقم 38 "التعاملات المالية بالإنترنت" الصادر عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية" أيوفي" وينص المعيار على: جواز إنشاء المواقع التجارية على شبكة الأنترنت بشرط خلوها مما هو محرم شرعا، كالترويج لسلع وخدمات أو أنشطة محرمة؛ كما أجاز إبرام العقود المالية بواسطة الأنترنت، وتخضع العقود التي تبرمها المؤسسات مع عملائها عن طريق الأنترنت للقواعد العامة للمعاملات المالية في الشريعة الإسلامية مثل: فتح الحسابات أو إجار الحوالات أو العقود التجارية ونحوها؛ كما أجاز المعيار أيضا تقديم المؤسسة خدمة الاتصال بالشبكة للمستخدمين بموجب عقود اشتراك أو نحوها نظير أجر معين" (الأيوفي، 2017، صفحة 961)

المحور الثالث: التكنولوجيا المالية والحوكمة الشرعية.

بعد القاء نظرة موجزة عن التكنولوجيا المالية والحوكمة الشرعية، نحاول الحديث في هذا المحور عن ضرورة اعتماد الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية ثم بيان بأن الركيزة الأساسية في التكنولوجيا المالية الإسلامية هو التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية، مع التطرق للحديث عن مخاطر عدم الامتثال للشرعية الإسلامية، منتقلا بعد ذلك إلى الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور

هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها، ويليه في الأخير محاولة اقتراح مبادئ الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية.

1.3 مدخل

إن اعتماد الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية ضرورة ملحة، حيث أن اعتمادها يضمن بأن الخدمات المالية التكنولوجية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالهدف الأساسي للحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية هو أن ضمان الخدمات والمنتجات من خلال المنصات والتطبيقات لا تنطوي على نشاطات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية كالربا والغرر والقمار.

وقد أثار انتشار التكنولوجيا المالية وتطبيقها على نطاق واسع في مختلف الخدمات المالية عدة تساؤلات أهمها: هل هناك قضايا تتعلق بالامتثال للشريعة الإسلامية في تطبيق التكنولوجيا المالية ؟ كيف يمكن ضمان الامتثال للشريعة في التكنولوجيا المالية، وخاصة أن التكنولوجيا تستمر في التغير في التطبيق الحالي للهياكل والعقود المالية الإسلامية؟ (Akram Laldin Moh,، 2017)

ولذلك فإن من التحديات والعقبات أمام نمو وتطور التكنولوجيا المالية الإسلامية هي متطلبات الأطر التنظيمية والإشراف والرقابة الشرعية والمعايير الشرعية، ولذلك فإن أهم التوصيات في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية هو ضرورة العمل على توفير إطار حوكمة شرعية تضبط الابتكارات والخدمات في التكنولوجيا المالية وتمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية.

2.3 التكنولوجيا المالية الإسلامية والامتثال للشريعة الإسلامية ومخاطر عدم الامتثال للشرعية الإسلامية

1) التكنولوجيا المالية الإسلامية والامتثال للشريعة الإسلامية: إن الركيزة الأساسية لاعتماد المصارف والمؤسسات المالية على التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي، هو إنشاء نظام حوكمة شرعية، تضمن من

خلالها المؤسسة الإسلامية التي تقدم الخدمات المالية الرقمية وجود إشراف مستقل فعال على امتثال الشريعة الإسلامية كمعيار تنظيمي حاكم لها في جميع مراحلها لتكون محصنة للوقوع في معاملات محرمة. فاعتماد الحوكمة الشرعية هو أمر بالغ الأهمية لأعمال وعمليات الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية وتوفير الخدمات المالية الرقمية الإسلامية (huddin,/ mark lee /mohd sobri، 2022) .

إن الركيزة الأساسية في التكنولوجيا المالية الإسلامية هو الالتزام بالضوابط الشرعية والمعايير الشرعية مع تطوير هذه المعايير لتتوءام مع مستجدات التكنولوجيا المالية، وهذا بحاجة لدراسة متعمقة من طرف المتخصصين والعمل على إنشاء نظام حوكمة شرعية يتم اعتمادها من طرف المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية كالأيوفي مثلاً.

2) مخاطر عدم الامتثال للشرعية الإسلامية وإدارتها.

أثار ظهور التكنولوجيا المالية عدة تساؤلات وتحديات لاستعمالها وتطبيقها أهمها (القره داغي،، 2022م) :

- مخاطر عدم تطبيق الشريعة، وكيف يمكن تنظيم التكنولوجيا المالية بشكل مستمر لضمان الامتثال للشريعة الإسلامية. وتكمن هذه المخاطر في:

- قضايا انعقاد العقد، والقبض، والرؤية ونحوها من الشروط والضوابط التي تتطلبها الشريعة الإسلامية حسب نوع العقد، وهنا يجب وضع آليات لتفادي هذه المخاطر، وهذا بحاجة إلى اجتهاد جماعي من خلال المجامع الفقهية للوصول إلى قرارات جماعية.

- مخاطر تتعلق بآثار المصارف الرقمية على الأحكام الشرعية بعدم الحفاظ على شرعية آثار العقود، والمقصود: أن الشريعة جعلت لكل عقد آثاره وشروطه الخاصة به فلا يجوز للعاقدين التحكم فيها، أو تغييرها بما يخالف مقتضى العقد.

- مخاطر عدم وجود بنك مركزي متخصص للإشراف عليها: لذلك، يجب أن تتبع تطبيقات وممارسات التكنولوجيا المالية، كما هو الحال في التمويل الإسلامي التقليدي، مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تجنب المحظورات في المعاملات المالية، كالربا والميسر والغرر والقمار والضرر (Akram Laldin Mohamad, 2017)[4] .

3.3 الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها

مازال موضع التكنولوجيا المالية حديث النشأة، ولعلنا نشهد بداية تشكل جيل جديد من الهيئات الشرعية، وهذا يستدعي دراسة معمقة للوقوف على التكوينات العلمية ومنهج الفتوى، ومدى أثرها على مسيرة التمويل الإسلامي، وكيف يمكم التنسيق لربط هذا الجيل بالخبرات المتراكمة للجيل الأول من الهيئات الشرعية (جمال إبراهيم حسن ، 2022م، صفحة 112) . كما أنه يعتبر تحولاً في دفة مسار الهيئات الشرعية، حيث أن غالب أعضاء هذه الهيئات لديهم تخصصات اقتصادية أو تكنولوجية مع دراسات في العلوم الشرعية، كما أن التكنولوجيا المالية الإسلامية تعتمد لفهمها على تفاصيل دقيقة في الأمور التقنية، ويسهل تصورها لمن يمارسها أو اقترب من دائرتها بعمق (المرجع السابق، صفحة 111، 112) ، ولذلك يجب أن يكون عضو الهيئة الشرعية على اطلاع بالتكنولوجيا والاقتصاد.

إن التقنيات في مجال التكنولوجيا المالية تتميز بطبيعة متغيرة وخصائص فريدة، لا يسمح للهيئات الرقابية الاعتماد على طريقة موحدة للتعامل مع جميع الأوضاع، لذا يجب إنشاء هيئة رقابية متخصصة بمراقبة وقياس للمخاطر باستمرار في مثل هذه الحالات، فعلى سبيل المثال :

- يتوجب القيام بتسهيل التواصل الفعال بين شركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية وصناع السياسات
- وضع آليات قوية للإبلاغ وإعداد التقارير وتحسين كفاءة السياسات الرقابية بمساعدة التكنولوجيا
- وضع سياسات خاصة لإيجاد توازن بين الابتكار وحماية المستهلكين
- المحافظة على التناسق في المعايير الرقابية المطبقة على جميع المشاركين في السوق (حسيب، كاسحي براني ، صفحة 175) .

[4] See: Mohamad Akram Laldin, Fintech and Shariah governance, On 07/02/2017 In IFN Correspondent Reports

4.3 مبادئ الحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية

نظرًا لحداثة الموضوع تم اقتراح مبادئ الحوكمة الشرعية من طرف المتخصصين والتي يمكن اقتراحها في التكنولوجيا المالية، ومن أهمها (المرجع السابق، بتصرف، صفحة 115 وما بعدها) :

1. وجود هيكل ضبط شرعي واضح وفاعل
2. الكفاءة والقدرة
3. الاستقلالية
4. السلوكيات والأخلاقيات
5. الشفافية والمسألة.

1. وجود هيكل ضبط شرعي واضح وفاعل :

تعتمد الخدمات والتطبيقات في التكنولوجيا المالية على المنصات والتطبيقات الرقمية والتي يتحكم فيها ابتداءً المطورون أو منشئو التطبيق، والذين يقومون ببناء التطبيق على البروتوكولات التي يعتمدونها والعقود الذكية التي يضعونها، فهم مصدر التحكم الرئيس في هذه التطبيقات، والسؤال وكيف يمكن إعمال هيكل ضبط شرعي مناسب في هذه التطبيقات؟

في حقيقة الأمر أن مسؤولية الالتزام الشرعي في المقام الأول منوطة قبل طرح التطبيق على المطورين، ثم المساهمين، ثم أفراد المجتمع المستخدمين للتطبيق والذين يساهمون في إدارة التطبيق وإقرار التعديلات والتغييرات. ولكن مازال الأمر في بدايته للاجتهاد من طرف المتخصصين لوضع هيكل مناسب، وقد تم اقترح هيكل للالتزام الشرعي في التكنولوجيا المالية في مجال التطبيقات، وهو:

- وجود هيئة شرعية خارجية تتولى مهمة إصدار الفتاوى والتدقيق والإشراف على التطبيق (جمال، إبراهيم حسن، 2022م،، صفحة 116)

- ضرورة وجود هيكل يوضح الأدوار الخاصة بالمكونات التنظيمية في التطبيق، وذلك من حيث الالتزام بالضوابط الشرعية.
- ضرورة الضبط الشرعي قبل إطلاق التطبيق، وعرضه على هيئة شرعية لإقراره وإصدار الفتوى بخصوصه.
- ينبغي أن تكون هذه الهيئة مستقلة عن المطورين مع ضمان عدم تعارض المصالح بين أعضاء الهيئة الشرعية وفريق المطورين.
- أن يكون لدى الهيئة الكفاءة والدراية اللازمة بتفاصيل التطبيق.
- يجب الإفصاح للمساهمين وأفراد المجتمع عن فتوى الهيئة الشرعية وتفاصيلها عن التطبيق قبل إطلاقه.
- التأكيد على وجود هيئة شرعية مستقلة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية.
- تعاقد المساهمين عند إطلاق التطبيق مع هيئة شرعية كفؤة ومستقلة، تقوم بالمراقبة والإشراف على سير التطبيق

المبدأ الثاني: الكفاءة والقدرة

ينبغي ضمان كفاءة أعضاء الهيئة الشرعية وحملة رموز الحوكمة في التمويل اللامركزي من خلال ما يلي:

- التأكد من توافر الكفاءة العلمية لدى عضو الهيئة الشرعية، بالتخصص الشرعي المناسب في فقه المعاملات المالية إضافة إلى إلمامه بتخصص التكنولوجيا المالية.
- أن يكون لدى عضو الهيئة الشرعية القدرة على فهم تفاصيل عمليات التكنولوجيا المالية والمخاطر المتعلقة بها واعتبارات أصحاب المصالح المختلفة.
- ضمان تزويد حاملي رموز الحوكمة بالمعلومات والضوابط الشرعية بشكل مستمر والنقاشات الشرعية حول المقترحات ومخاطر التصويت.

المبدأ الثالث: الاستقلالية

يجب أن يكون أعضاء الهيئة الشرعية مستقلين عن المطورين والمساهمين وحاملي رموز الحوكمة، والأفضل أن يتم تعيينهم من قبل منظمة سيادية.

المبدأ الخامس: السلوكيات والأخلاقيات

- يجب أن يكون التطبيق متوافقًا مع مقاصد الشريعة الإسلامية من حيث المقصد والآليات، وألا يشتمل على ما يضر بالمجتمع أو البيئة أو النظام العام، وتتولى الهيئة الشرعية إصدار الحكم على ذلك عند إقرار التطبيق.
- الالتزام بالأخلاق الحسنة من أعضاء الهيئة الشرعية والمساهمين والمطورين

المبدأ السادس: الشفافية والمسألة.

يجب أن تلتزم الشركة التي تعمل ضمن الإطار أيضًا بمراعاة معايير الخدمة المعقولة والشفافية للعملاء ومتطلبات التمويل والإفصاح التام (Akram Laldin,Mohamad , 2017)، كما يجب التأكد من أن جميع العمليات عبر التطبيقات المالية واضحة ومفهومة للعملاء، مع ضمان وجود آلية للمراقبة والمسألة. فالشفافية تعزز الثقة وتمنع الوقوع في المعاملات التي قد تكون غير شرعية.

هذه محاولة لبعض المبادئ التي يمكن أن تساهم في تعزيز الثقة في التكنولوجيا المالية وتحقيق توازن بين الابتكار وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات.

4. خاتمة:

في ختام هذه الدراسة أخلص إلى أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها وهي كالآتي:

- أسهمت التكنلوجيا المالية بشكل رئيسي في تطوير الخدمات والمنتجات المالية التقليدية والإسلامية لتلبية حاجات المتعاملين
- أكبر التحديات والعقبات أمام نمو وتطور التكنولوجيا المالية الإسلامية هي متطلبات الأطر التنظيمية والإشراف والرقابة الشرعية وإدارة المخاطر

- الهدف الأساسي للحوكمة الشرعية في التكنولوجيا المالية الإسلامية هو ضمان أن الخدمات والمنتجات من خلال المنصات والتطبيقات لا تنطوي على نشاطات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- ضرورة العمل على توفير حوكمة شرعية تضبط الابتكارات في الخدمات المالية
- يجب على العلماء المتخصصين في فقه الاقتصاد والتمويل الإسلامي والمؤسسات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية وضع ضوابط ومعايير شرعية لتفادي الوقوع في المحظور الشرعي

.5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع

- الحوكمة الشرعية في التمويل اللامركزي. (2022م). *بحوث مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي، التكنولوجيا المالية الوقمية واللامركزية*، (صفحة 102).
- القره داغي. (2022م). المقاصد الشرعية في التكنولوجيا المالية الرقمية دراسة تحليلية فقهية مقاصدية، ، ، ص15.
- حسيب، كاسحي براني . (بلا تاريخ). واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر،.
- IFSB. (بلا تاريخ). المعيار رقم 10 الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- IFSB. (بلا تاريخ). المعيار رقم 10.
- إبراهيم حسن جمال. (2022م). الحوكمة الشرعية في التمويل اللامركزي، بحوث مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي، التكنولوجيا المالية الوقمية واللامركزية، ،.، (صفحة ص100).
- العنزي عصام. (بلا تاريخ).
- العنزي عصام. (2022م). المعايير الشرعية ومدى قدرتها على مواكبة التكنولوجيا المالية،. *بحوث مؤتمر الدوحة الثامن للمال الإسلامي، التكنولوجيا المالية الوقمية واللامركزية*، (صفحة 83).
- القره داغي. تم الاسترداد من https://alqaradaghi.com/القره-داغي-بيتكوين-ليس-محرماً-لذاته-لأ
- المرجع السابق. (بلا تاريخ).
- المرجع السابق، بتصرف. (بلا تاريخ).
- المصدر السابق. (بلا تاريخ).
- بن علي، بومنقار. (2023م). مساهمة التكنولوجيا المالية الإسلامية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية: رقمنة الزكاة في أندونيسيا أنموذجا، مجلة التكامل الاقتصادي، مج 11، ع 1، 1.
- بن عيسى منير، موري سمية، . (2022). التكنولوجيا المالية الإسلامية ...ثورة التمويل الرقمي-التجربة الماليزية. *مجلة دراسات اقتصادية*.
- جدي عبد القادر. (2022م،). عبد القادر جدي، هل للمركزية اعتبار لدى الشارع في الأحكام المالية،.
- جمال إبراهيم حسن . (2022م). الحوكمة الشرعية في التمويل اللامركزي، ،.

- جمال، إبراهيم حسن. (2022م،). الحوكمة الشرعية في التمويل اللامركزي، ،.
- صوالحي ، الناهض . (بلا تاريخ). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية مفهومها، ومستندها، ومشكلتها، ومبادئها، ومرتكزاتها. ص16، 17.
- لال الدين محمد أكرم. (2015). الحوكمة: أسسها، ومبادئها، وأثرها على ممارسات هيئات الرقابة الشرعية.
- مركز التواصل. (بلا تاريخ). مركز التواصل والمعرفة المالية، التقنيات المالية، وزارة المالية،. صفحة ص3.

قائمة المراجع الأجنبية

- Akram Laldin Mohamad. (2017). , *Fintech and Shariah governance,*. IFN Correspondent Reports.
- huddin, mark lee , sobri . ((2022)). , ISLAMIC FINTECH: NASCENT AND ON THE RISE, International Association of Deposit Insurers (IADI), P 2. . *C/O Bank for International Settlements, Centralbahnplatz 2*, p. 2.
- Akram Laldin,Mohamad . (2017). *Fintech and Shariah governance,*.